



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

د. أحمد ابريهي علي *: نمو الثروة الوطنية، سعر النفط، وتنظيم الإنفاق الحكومي

هذا البحث قراءة في جوانب من اقتصاد الربيع لعرض مقاربات قد تساعد في فهم أفضل للمالية العامة. وتهتم بقيد الموارد لتمويل الإنفاق الحكومي ودور البنك المركزي في تيسير الاقتراض الداخلي. لتنظيم الإنفاق بالعلاقة مع سعر النفط. وراجع البحث مبدا الدخل الدائم وتقييم مضمونه العملي في الموازنة. وتوصل إلى صيغة للملائمة بين الحجم المناسب للإحتياجات الدولية وعجز الموازنة العامة؛ وسلط المزيد من الضوء على تقلبات سعر النفط ومستقبل الإيراد النفطي. وبين ان إشتغال الدوائر العليا للقرار على العمليات الاقتصادية للقطاع العام، ومعالجة مشكلات تدني الإنتاجية وهدر الموارد في وحداته، المرتبطة بالموازنة العامة أو المستقلة عنها، هو الطريق الصائب لمعالجة المشكلة المالية. إضافة على ضرورة التوظيف الإنتاجي، بنزاهة وكفاءة، لكافة وحدات القطاع العام، وتعبئتها لإستكمال وتطوير البنى التحتية، دون التقيد بمسبقات أيديولوجية لا قيمة سياسية لها، ولا تتصل بثقافة المجتمع العراقي.

الدولة الريعية والضرائب:

تتنصرف هذه الفقرة إلى النظر في المالية العامة ضمن مفهوم الدولة الريعية Rentier state وهو الذي بدأه حسين مهدي في سبعينات القرن العشرين، وتطور عبر دراسة دول الاقتصاد الذي تهيمن عليه صادرات المورد الطبيعي، إلى جانب مقارنة المرض الهولندي ونحس المورد. ويختلف نهج الدولة الريعية عن



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

المقاربات الأخرى كونه يتجاوز المنتظم الاقتصادي نحو النسق السياسي الاجتماعي الأوسع. إن اكتفاء الحكومة بمصدر لتمويل إنفاقها العام من دون الضرائب جنبها التكاليف السياسية لفرضها فغدت المكاسب الشعبية للإنفاق صافية. ومن أهم الأفكار التي تتأسس عليها الأطروحة الريعية أن الدولة تتصرف إلى تخصيص أو توزيع دخل من مصدر مستقل عن العمل ورأس المال، ولذا صارت هذه الآلية أساسا موضوعيا لنمط سلوك يتمثل في البحث عن الربح والتنافس على إقتسامه. وان الدولة التي تتشغل بتوزيع المورد الريعي وتكتفي به لا تكون في ذات الوقت إنتاجية أو تنموية. بل ينفي، هذا الإتجاه في التفكير عن دولة الربح النفطي الاستعداد لتبني أية سياسة اقتصادية بمعنى الكلمة، ويشار عادة إلى كتابات حازم ببلواي و Luiciani حول هذه المسألة بالذات. وهو وصف لتجارب دول بعينها ومحاولة تفسير مقاومة الإصلاح بالوفرة وطبيعة مصدر الإنفاق الحكومي.

ويربط الكتاب بين الإستغناء عن الضريبة وضعف القدرات الإدارية للدولة الريعية. وأكثر من ذلك، في إشارتهم إلى تحول الربح إلى اساس لنظام شامل، بأن المعارضة تماثل الحكومة في التأكيد على الوظيفة التوزيعية والإعتماد، أي أن المحور الرئيس لاهتمامات المجموعات الحاكمة والمعارضة توزيع المورد الريعي دون الإكتراث بدور تنموي للدولة. وأتفق معهم في هذا التماثل، وهو أحد أهم اسباب استعصاء إصلاح المالية العامة في العراق، لأن الإنفاق بين الرأي العام والحكومة في الاهتمامات يضع المجتمع في حلقة مفرغة، ويبقى الإحتمال ضعيفا بوجود جهة تبادر لكسرها، وهو نمط يسميه Mueller "القانون الحديدي"، اينما يوجد الربح ثمة من يبحث عنه. وضمن هذه البيئة يتطلع من ينشد الثروة إلى النفوذ السياسي أكثر من تحري فرص الاستثمار الإنتاجي؛ وبذا يُفهم ان الإعتماد على مورد التصدير يكوّن ذهنية توصف بقصر النظر. ورغم إستشراء الزيف والتسطيح، في المجتمع والوسط السياسي ودوائر القرار، مع ذلك لا أرى علاقة ضرورية بين النظام السياسي للدول التي تسمى ريعية، وإدارتها للاقتصاد من جهة ومورد الربح من جهة أخرى. ولا يوجد نظام سياسي في العالم حيث تباشر المجموعة الحاكمة بنفسها برامج تحول اقتصادي وإجتماعي جذرية تقود



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

إلى تفويض الوضع القائم. ومن المتوقع عنايتها بالنتائج السياسية لإنفاق موارد النفط حسب معاييرها ومخاوفها. إن وجود الموارد الطبيعية مع أنظمة سياسية بعينها لا يعدو توافقا ممكنا دون سببية تتجه من الريع إلى التكوين الثقافي – السياسي للمجتمع، هذا ما أرى.

لقد إتسع نطاق مفهوم الدولة الريعية من الشرق الأوسط إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها، ولم يعد مقتصرا على النفط بل يشمل المعادن والمعادن الثمينة وحتى سلع زراعية، وأية تدفقات خارجية. بل فُسرّت أزمة المديونية السيادية في اليونان بأن الأخيرة غدت دولة شبه ريعية لتعودها على قروض ومساعدات من الاتحاد الأوروبي (Huliaras, and Ateris, PP 5-9). ولقد تزايد الاهتمام بضعف أو فشل مؤسسات الدولة الريعية، وجوانب أخرى بما فيها الفساد المالي، والإقطاع الإداري، بل تتضمن الأدبيات إطروحات تقيد أن الريع من عوامل النزاعات الداخلية.

في مقابل ذلك يسمي البعض الدولة الاعتيادية دولة الضريبة Tax state والتي تعتمد على الضرائب بصفة رئيسة في تمويل إنفاقها، ومثلما يقال ان الاستغناء عن الضريبة يمكّن الدولة من إدامة نظام سياسي لا يستند إلى صناديق الإقتراع؛ كذلك راجت كتابات تفترض ان الضريبة تجعل الدولة أكثر ميلا نحو التمثيل وقبول المساءلة. لأن تجميع الضرائب يتطلب استعدادا عاليا للإمتثال Compliance

ويرتبط فرضها وجبايتها وثيقا بالشرعية والعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. وهذا وصف للدولة الغربية المعاصرة بنظامها الديمقراطي وضرائبها العالية، وقد نجحت في تقديم خدمات عامة وتأمين اجتماعي إضافة على حفظ النظام والحقوق. والضرائب تُفرض وتُجبي في كل الدول المعاصرة بغض النظر عن النظام السياسي، ومن المعروف في المالية العامة ان حجم الضرائب لا يعتمد فقط على نوع النظام السياسي والتشريع والامتثال إنما يتناسب مع الدخل القومي الذي يعبر عن الطاقة الضريبية. ولا تتكرر العلاقة المتبادلة بين النظام السياسي والضرائب، لكنها مرنة كما أن القبول الاجتماعي للضريبة وشرعيتها ضروري كي لا تتناقض المالية العامة مع شروط الاستقرار السياسي. هذا المنحى في التفكير الذي يعبر عنه Giulia



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

Piccolino يرى أن القدرة على تحصيل الضرائب خاصة أساسية للدولة المعاصرة، وعملية محورية في بنائها. وقد تبنى جوزيف شومبيتر عام 1918 وجود إرتباط سببي بين اعتماد الحكومة على ضرائب واسعة الأساس والنطاق الاجتماعي من جهة، والقيود على الحكومة مع التمثيل السياسي المأسس Institutionalized من جهة أخرى، وكلاهما يؤلفان مرتكزات الديمقراطية الليبرالية، كما يراها.

غياب الضرائب أو ضمورها هو الوجه الآخر لدولة الريع والتحول عنها نحو نموذج الاقتصاد الاعتيادي يأتي ضمن سياق أوسع قوامه تقوية استعداد الأفراد لتحمل أعباء الإنفاق العام. ومن المتوقع إقتران الإستعداد للضرائب، بإعادة تقييم المواطنين للإنفاق بالمجمل ومكوناته، مع تزايد إسهام الضرائب في تمويله، وهكذا تتأسس الرقابة المجتمعية على المالية العامة وتسري في آليات الإنتخاب وتشكيل السلطات.

وتختلف ردود الأفعال تجاه الضرائب تبعا للأساس الذي تقوم عليه. فضرائب على السلع شاملة لجميع المستهلكين قد تُعارض من كل المجتمع، لكن مع إحساس بعدم التمييز. بينما الضرائب التصاعدية على الدخل تصطدم بالنفوذ السياسي للأغنياء ويدعمها الفقراء وذوي الدخل المنخفض، هذا متوقع نظريا، وقد تبين الوقائع سلوكا آخر. إذ يفهم من مسوحات أجريت أخيرا، في دول ريعية، متزامنة مع انخفاض أسعار النفط ارتفاع استعداد الناس لتحمل ضرائب جديدة سيما الأجيال الشابة، إضافة لقبول إجراءات تقشفية. وأن معارضة الأغنياء للضرائب على السلع كانت أقل منها في الفئات الأدنى دخلا، أو يتناسب قبول تلك الضرائب طرديا مع الدخل (Gengler, et al, PP 16-17). وهذا الموقف مفهوم لأن الضرائب على السلع تراجعية Regressive، إذ تنخفض قيمة السلع التي تفرض عليها الضرائب نسبة إلى الدخل مع إرتفاعه، بحكم إنخفاض الميل لإستهلاك السلع من الدخل مع إرتفاعه فتكون أثقل على الفقراء، لأن نسبة الإنفاق على السلع من دخلهم أعلى وخاصة الضرورية. أما في العراق فالاستعداد المجتمعي ضعيف للضرائب وخفض الإنفاق معا. المساندة الاجتماعية للتحويل تتطلب التعود على المفاضلة والاختيار، أي دعوة المجتمع للنظر في عدم القدرة على تمويل جميع المرغوبات ودون اعباء ضريبية، بل الأفضل تصميم حزم من السياسات البديلة؛ تشكيلات متميزة من الضرائب وخفض حجم الإنفاق أو تعديل بنيته. لا يعارض المجتمع استكمال وتطوير



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

البنى التحتية بل هي مطلوبة، والمهم في التحول، كم هو الثمن الذي لدى المجتمع الاستعداد لتحمله من أجل الطرق، ومشاريع مياه الشرب، والصرف الصحي، وشبكات الري والبزل، والكهرباء ... ولم تهتدي السياسة المالية، إلى منهجية تضع المجتمع أمام هذا الاختيار الجاد، وتقف عاجزة او حتى ليست مكترثة أمام إدانته على النقص الفاضح في أبنية التعليم العام وخدمات الصحة والكهرباء وسواها. ولدى المجتمع قناعة، رسّخها الإعلام السياسي، بأن الموارد العامة يُستأثر بها وتدار بأساليب يخترقها الفساد. ويظهر للمراقب الجاد وكأنّ السلطات العليا لا تدري أو لا تهتم بتدني الأداء في دوائر الحكومة والشركات العامة، ويجري تطويع القوانين أو تعطيلها لأشكال شتى من الانتفاع غير المشروع. وما لم يُعالج هذا الخلل قريبا تعجز الدولة عن إقناع الشعب لمساندتها في تحمل الصعاب من أجل التنمية الاقتصادية.

التصرف بالموارد الطبيعي ونمو إمكانية الرفاه:

يتضمن الناتج المحلي الاجمالي في العراق والدول الغنية بالموارد الطبيعية، كل القيمة المضافة في الأنشطة الاستخراجية ومنها النفط والغاز. وهي تعويضات المشتغلين وإجمالي فائض العمليات بضمنه الربح. والأخير هو الفرق بين إجمالي فائض العمليات من جهة والعائد الاعتيادي لرأس المال والاندثار من جهة أخرى. لكن النفط في باطن الأرض ثروة لها قيمة اقتصادية، وثمة منحى في الحساب الاقتصادي الكلي والتحليل يرى تلك الثروة أصلا رأسماليا يسميه رأس المال الطبيعي Natural Capital، ويسمي رأس المال المتعارف عليه وهو الموجودات الثابتة والخزير السلعي رأس المال المُنتَج Produced، وهو بالفعل خزير منتجات له وظيفة معلومة. وتتوقف استدامة الرفاه على نمو مجموع صافي رأس المال بمكونيه، المُنتَج والطبيعي. وسعر الأصل هو القيمة الحالية لعوائده المستقبلية طيلة عمره الإنتاجي، لذا يقاس رأس المال الطبيعي بالقيمة الحالية للربح المتوقع من الثروة الطبيعية. وبذا يستنزف استخراج النفط والغاز هذه القيمة تدريجيا.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

وتكون الإضافة لرأس المال، بمجموعه، هي صافي تكوين رأس المال المُنتَج بعد طرح ما يُستنزف من رأس المال الطبيعي.

من الفهم السابق للجمع بين ثروة مُنتجة واخرى طبيعية تعتمد فرصة الأجيال القادمة في الرفاه على نمو مجموع الثروة او مجموع صافي رأس المال من النوعين، كما أرى. وهناك ربط بين هذه المقاربة وتبني تنمية اقتصادية تستجيب لاحتياجات الجيل الحاضر وتساعد الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم. وذلك بمعنى نمو الرفاه أو الحفاظ على مستوى مقبول منه بعد الوصول إليه عبر تراكم الأصول الإنتاجية وإنجاز التصنيع وإرساء مقومات التطور التقني. دون النكوص إلى أطروحات همّشت النمو الاقتصادي في أحوج المجتمعات إليه.

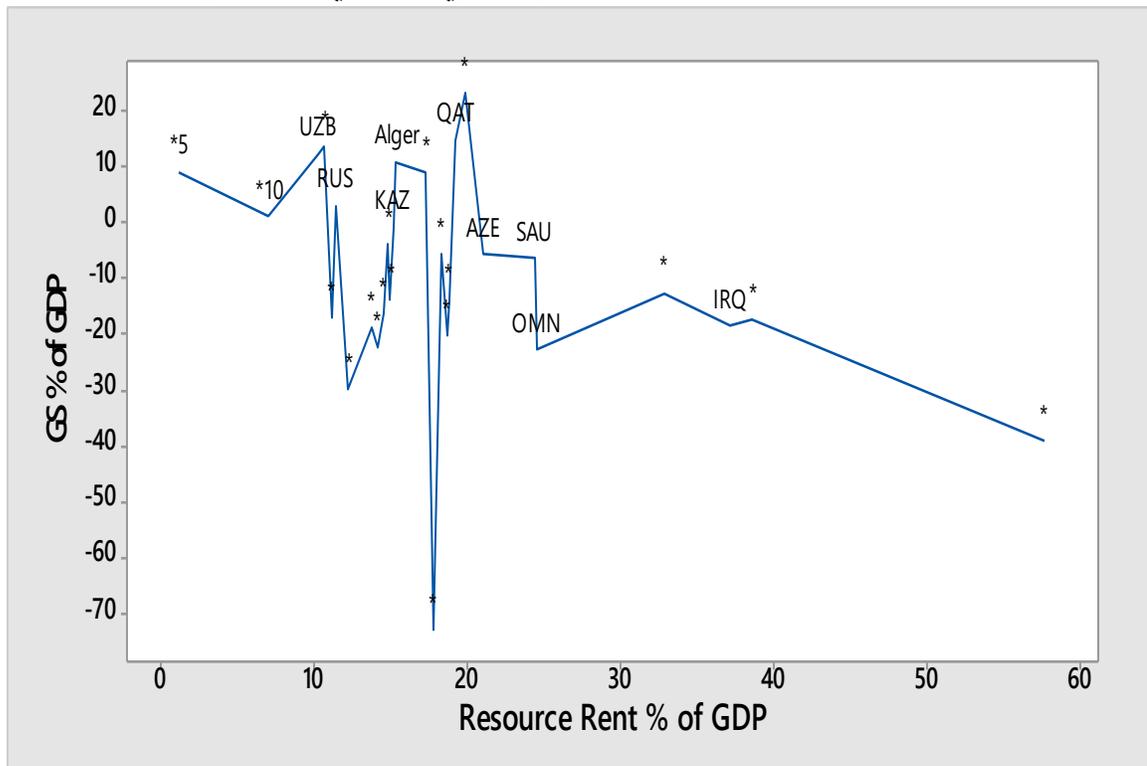
في أدبيات الموارد الطبيعية اتجاه في التفكير يُجيز الإحلال بين الموارد الناضبة والمتجددة ضمن راس المال الطبيعي ويوصف بالاستدامة القوية، وينسب هذا الرأي في الأساس إلى Daly الذي يتعارض تصوره للاستدامة مع إعادة استثمار الدخل المكتسب من الثروة الناضبة في رأس مال من النوع الثاني. ومن الواضح أن الاستدامة عنده موقوفة على البيئة وخفض استخدام الموارد الناضبة وليست اقتصادية تنموية كالتي يحتاجها العراق والدول النامية. واتجاه ثاني بدأه Hartwick حيث الإحلال ممكن دائما بين راس المال الطبيعي والمُنتَج والاستدامة هنا تعني نمو مجموع رأس المال أو على الأقل بقاءه ثابتا بتعويض المندثر كي يبقى الاستهلاك مستقرا وهي تشبه حالة مستوى الثبات Steady State في توازن الأمد البعيد. يوصف الإتجاه الثاني بالاستدامة الضعيفة؛ وليس المقصود، بالطبع، ان راس المال في البنى التحتية او الصناعة ... يعوض عن الثروة غير المتجددة بمفهوم دالة الإنتاج، فالأبنية والإنشآت والمكائن لا تعوض الطاقة ومناجم الحديد والنحاس.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (1)

الادخار المحض % من الناتج المحلي الاجمالي لدول الربع



المصدر: إعداد الباحث؛ البيانات من موقع البنك الدولي WDI متوسطات للسنوات 2015-2019. على المحور الأفقي نسبة ريع الموارد الطبيعية من الناتج؛ وعلى المحور العمودي الادخار المحض الذي لا يتضمن الإنفاق على التعليم، ولحسابه فرضنا الاندثار 12% من الناتج المحلي الاجمالي. *5 متوسط الدول التي يقل ريعها عن 5% من الناتج؛ *10 الدول التي يقل ريعها عن 10% من الناتج؛ بقية النجوم دول لم نذكر أسماءها. العراق IRQ، عمان OMN، السعودية SAU، الجزائر Alger، روسيا RUS، قطر QAT.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

بل أن الرفاه الاجتماعي، في دولة ما، يعتمد على مجموع ثروته بقيمتها الرأسمالية، وهنا نكرر اي صافي القيمة الحالية لعوائدها المستقبلية، أو القيمة الحالية للمنافع Utilities من دخلها المستقبلي (Boos, PP 4152-4147)، فإن كان صافي الاستثمار في جميع أشكال رأس المال العيني والبشري والطبيعي موجبا، فالقدرة على إتاحة المنفعة في المستقبل متزايدة ايضا.

وهنا أتحدث على مفهوم "رأس المال البشري" وأرى وجوب استبداله بالمعرفة ذات الوظيفة الإنتاجية الملموسة. لأن تعبير رأس المال البشري يتسم بالغموض وقد يوظف لصرف الانتباه عن أهمية مراكمة الأصول الموسّعة للطاقة الإنتاجية.

في هذا السياق يرد مفهوم الادخار الحقيقي او الادخار المحض Genuine saving ويراد به صافي الادخار يطرح منه ريع الموارد الطبيعية واضرار البيئة. صافي الادخار هو الناتج المحلي الاجمالي ناقصا الاستهلاك والاندثار؛ ثم يحسب ريع الموارد الطبيعية وتضاف تقديرات عن اضرار البيئة، ليكون مجموع استنزاف الثروة أو تناقص رأس المال الطبيعي، يطرح من صافي الادخار أنفا والنتيجة الادخار المحض.

نرمز للادخار المحض GS والناتج المحلي الاجمالي GDP والاستهلاك C وريع الوحدة من المورد الطبيعي R وكمية المستخرج q، ولذا مجموع الربح qR، اضرار البيئة V والاندثار D وصافي الادخار S .

$$GS=GDP-D-C-qR-V ; S= GDP-D-C; GS=S-qR-V ; \dots \dots \dots (1)$$

لكن البنك الدولي أضاف الإنفاق على التعليم إلى الادخار المحض بصفته زيادة في رأس المال البشري؛ ونرمز للادخار المحض المعدل GS^* وللإنفاق على التعليم E

$$GS^*=GS+E ; \dots \dots \dots (2)$$

ان يكون ما يضاف إلى رأس المال العيني أكثر من ريع المورد الطبيعي هو شرط الادخار المحض الموجب. لكن هذا الشرط غير متحقق في العراق وفي دول أخرى كان فيها الادخار المحض سالبا، الشكل (1). وهي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

إشكالية كبيرة أي ان هذه المجتمعات تعيش على تسهيل الثروة الوطنية، وحتى الناتج المحلي لهذه الدول مُضخّم إذ يتضمن إستهلاك الثروة. ولذا يكون المبدأ المعروف في العراق منذ خمسينات القرن العشرين، والمهمل في الممارسة، وهو استثمار أقصى ما يمكن من ريع النفط هو الصحيح، والمفترض أن يُتخذ معياراً أعلى في المالية العامة للعراق. أي تحويل ما يمكن من رأس المال الطبيعي إلى رأس مال من النوع الثاني. ولو فرضنا أن الدخل الممكن وكذلك الرفاه الاجتماعي يعتمدان على مجموع الثروة فالتنمية الحقة تتطلب نموها بأسرع من نمو السكان، كي لا ينخفض متوسط رأس المال للفرد وكذلك متوسط الرفاه الممكن. وتعتمد النتائج على التصرف بالموارد الريعي لتقله الكبير في الاقتصاد الوطني، ونظام الموازنة العامة هو في نفس الوقت آلية تصرف بالموارد الريعي كله.

في الشكل (1) احتسبنا الادخار المحض من إجمالي الادخار ناقصا الاندثار وريع الموارد الطبيعية، دون طرح أضرار البيئة ولا إضافة نفقات التعليم. ونلاحظ كم من دول الريع في نطاق الادخار المحض السالب، ولدى أخرى كان قليلاً، لا يزيد عن 10% من الناتج المحلي الاجمالي.

تقتضي الأمثلية أن قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة؛ اما قيمة الإنتاجية الحدية للثروة الطبيعية فهو الريع. نستعيد مبدأ Hotelling وهو ان التغير النسبي في سعر المورد الطبيعي ينبغي أن يساوي سعر الفائدة شرطاً للأمثلية. ولا شك أن هذا المبدأ واضح بذاته لأن الاحتفاظ بالأصل لا بد أن يُبزر بعائد، فلو بقي السعر ثابتاً فالأولى بيع الأصل واستثمار القيمة في مجال آخر، وسعر الفائدة يعبر عن كلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأصل؛ MPK الإنتاجية الحدية لرأس المال المُنتج ؛ $\Delta R/R$ هو التغير النسبي في ريع الوحدة:

$$MPK = \Delta R/R = r ; \dots\dots\dots (3)$$

$$GS = \Delta K - Rq - V ; \dots\dots\dots (4)$$



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

المعادلة (4) تبين أن الإضافة إلى رأس المال العيني لا بد أن تغطي الربح واضرار البيئة كي يكون الادخار المحض موجبا ، وهذا لا يتحقق إلا عندما يتجاوز الاستثمار مقدار المورد النفطي، والعراق بعيد عن هذا الشرط، ولذا يتناقص مجموع الثروة في العراق بمعنى أن التنمية الاقتصادية بمعيار الثروة سالبة. الادخار المحض هو الإضافة إلى رأس المال المُنتج ، والدخل المتحقق من هذه الإضافة يتوزع بين زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار، فمثلا أن الدخل ادخار وإستهلاك كذلك زيادته.

وعندما يعاد تعريف الدخل Y حسب مفهوم الادخار المحض والاستهلاك C فإن:

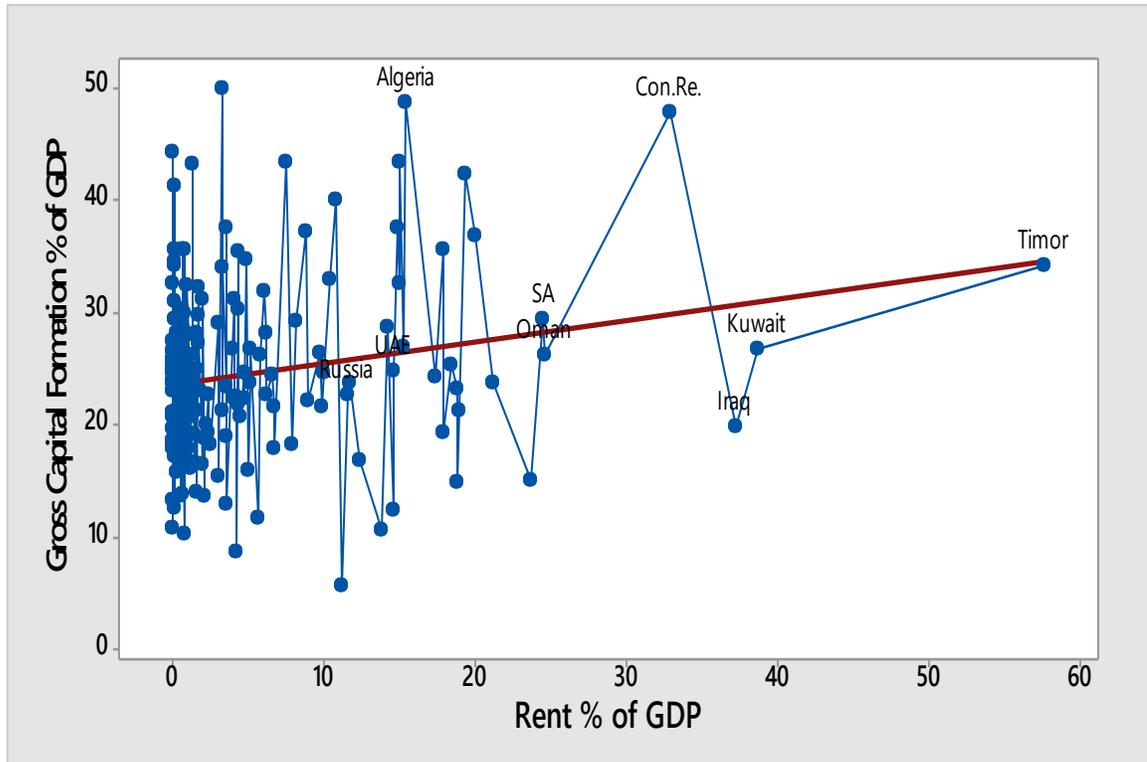
$$Y=GS+C ; \dots\dots\dots(5)$$

وعندما يكون الادخار المحض صفرا عند ذاك يتساوى الدخل والاستهلاك وهو الحد الأدنى لعدم تدهور الرفاه في الأمد البعيد (Hamilton, et al, PP 1-5). وذلك على فرض ثبات حجم السكان أو أن المعادلة (5) بدلالة المتوسطات للفرد.

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل (2)

إجمالي تكوين رأس المال وريع الموارد الطبيعية كلاهما نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: إعداد الباحث؛ البيانات من موقع البنك الدولي WDI وهي متوسطات للسنوات 2015-2019. المحور الأفقي نسبة ريع الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الاجمالي، والمحور العمودي إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الاجمالي.

لكن هذه العلاقات التي تربط بين نمو الاستهلاك والادخار المحض واستثماره وعوائده صحيحة في الأمد البعيد. لأن الريع لا يطرح فعلا بل يخصص بين إستهلاك وتكوين رأس مال عيني. بلغة ابسط تقارن هذه التصورات بين مستوى الاستهلاك لاقتصاد المورد الريعي قبل النضوب وبعده فإن كانت الادخارات المحضه موجبة قبل النضوب لا ينخفض الاستهلاك ومن الممكن زيادته بعد النضوب والعكس صحيح. لذا أرى إعادة



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

فهم مضمون هذه المقاربة على نحو آخر: ان التنمية الاقتصادية بمقياس نمو قيمة مجموع الثروة او مجموع رأس المال تتطلب ان يكون الادخار المحض موجبا وهو ليس كذلك في العراق ودول أخرى. عندما يكون الادخار المحض سالبا فهذا يعني أن الإضافة إلى رأس المال العيني أدنى من قيمة الثروة الطبيعية المستنزفة لكن الاستهلاك ينمو وكذلك الرفاه.

مثما أصبح مفهوم الادخار المحض مقبولا على نطاق واسع يمكن قبول مفهوم نظير هو الناتج المحلي المحض Genuine Domestic Product وهو الناتج المحلي بالمفهوم الدارج، لحد الآن في الحسابات القومية، ناقصا الربح، أو الادخار المحض زائدا الاستهلاك، ويساعد هذا المؤشر على رقابة افضل للأداء التنموي وعقلنة المالية العامة. وعند غض النظر عن مفهوم الادخار المحض، نلاحظ في الشكل (2) علاقة إيجابية، في الإتجاه العام، بين نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج والثقل النسبي للربح في الاقتصاد. لكن الإنتشار حول الإتجاه العام واسع بحيث تجد العديد من الدول متقاربة في جهودها الاستثماري بمستوى مرتفع أو منخفض على تفاوت في نسبة الربح من الناتج المحلي الاجمالي.

الادخار المحض مفهوم يراد منه تسليط الضوء على الموارد الطبيعية في الاقتصاد المعاصر، وهو يعكس مدى ميل الاقتصاد الريعي للإستهلاك. ومن المفيد التعامل مع هذا المفهوم بقدر من الواقعية لأن الربح لوحد المورد هو السعر ناقصا متوسط التكاليف الاقتصادية أي متضمنة عائد راس المال المُنتج، ومعلوم أن سعر السلعة الأولية في قلب دوري، والدورات ليست منتظمة، وتذبذب السعر دائم. وبالتالي يكون تقدير الربح وهو سعر المورد الطبيعي تابعا للعرض والطلب في السوق، وتتغير قيمة الثروة بمديات واسعة. وبذا تصبح وظيفة مفهوم الادخار المحض إستبعاد الربح من الناتج والادخار. وفي المالية العامة للميزان المالي غير النفطي وظيفة مشابهة، ولهذا الميزان مدلول اوضح من الادخار المحض، وطالما ان المورد الريعي يُستوعب كاملا في الموازنة إيرادا لها يكون الميزان المالي غير النفطي مرآة للادخار المحض وينطوي على مطالبة بتحسين الميزان، وهي عملية يمكن ان تشتغل عليها الإدارة المالية. ويقود تحسين الميزان المالي غير النفطي



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

إلى توسيع أسس الضريبة ورفع معدلاتها، والذي يعتمد على التنمية الاقتصادية بما تتضمنه من نمو اقتصادي وتغيير بنية الإنتاج.

المقياس الملائم للميزان المالي غير الربحي، ان يعرف بالعجز منسوباً إلى الناتج غير الربحي؛ والعجز هو الإنفاق ناقصاً الإيرادات من غير الربح، ويسمى في الدول النفطية العجز غير النفطي متعارف عليه في العراق من عشرات السنين، ولم يعبر عن توجه فعلي لتحسين الاداء المالي.

ويمكن تبني الادخار المحض والميزان المالي غير الربحي ضوابطاً لتحسين التصرف بالموارد الطبيعية وتوظيف المالية العامة للتنمية الاقتصادية ونستخدم الرموز: إجمالي الناتج المحلي غير الربحي YD، والربح RE، والاستهلاك C، وصافي تكوين رأس المال العيني ΔK ، وصافي الادخار S، وإيرادات الموازنة من غير الربح RD، والإنفاق الحكومي GE. الحفاظ على قيمة الثروة الطبيعية يتطلب تخصيصها بالكامل للاستثمار، لكن هذا المطلوب صعب التحقيق، نذهب إلى الجهة الأخرى بالأخص الثروة الوطنية بمجموعها، طبيعية وعينية، وهو الحد الأدنى، وتتحرك السياسة المالية قدر الإمكان من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى وهو الاحتفاظ بكامل قيمتها. ونبين الحد الأدنى فصاعداً:

$$\Delta K \leq S ; YD > C ; (GE - RD) < \Delta K \dots\dots\dots(6)$$

الشرط (6) سهل الحساب والرقابة عليه يسيرة . نبدأ من اليسار صافي تكوين رأس المال الآ يكون أقل من صافي الادخار، وهو يستوعب سياسة مراكمة فوائض للاستقرار أو تكوين إحتياطيات إضافية لدى السلطة النقدية او الحكومة. وأيضاً الاستثمار في الداخل، تكوين رأس المال، ممول بالكامل من ادخار وطني. الشرط الذي يليه الآ يتجاوز الاستهلاك، الحكومي والخاص، الناتج غير الربحي. والشرط الأخير أن عجز الميزان المالي غير الربحي لا يزيد على تكوين رأس المال. هذا الشرط في حده الأدنى لم يتحقق في العراق، وفي دول ريعية أخرى، وهو في مضمونه معروف.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

مبدأ التنوع:

يساعد تنوع الصادرات على توسيع اسس الضرائب فيخفف هيمنة الربح على الموازنة العامة، وتدرجيا تتكاثر مصادر العملة الأجنبية من غير المصدر الريعي، وتتسع فرصة الإستقلال الفني للبنك المركزي والسياسة النقدية عن السلطة المالية والموازنة العامة.

يتجلى المرض الهولندي الذي يقترن بالرخص النسبي للعملة الأجنبية، ضمن بيئة الإحساس بالوفرة، في تقلص إنتاج السلع والخدمات القابلة للمتاجرة الدولية، من غير المورد الريعي، ولذا يُضعف إمكانية تنوع الصادرات، وهي محور عملية التنوع بأكملها. وبذا يشند التلازم بين الميزان المالي وميزان المدفوعات وهيمنة الموازنة على العمليات النقدية. لكن العلاقة ليست مباشرة بين سعر الصرف والتنوع إنما العبرة بالتكاليف النسبية، طالما يمكن خفض التكاليف النسبية تزداد فرصة التنوع والعكس صحيح. المهم تبني إستراتيجية لتنوع الصادرات، وسوف تكتشف الحكومة أن إستراتيجيتها تفشل إن لم تركز على التصنيع أي التصنيع المقاد بالصادرات، وهذه الأخيرة لا يكتب لها النجاح دون إتخاذ ثنائية الإنتاجية - الكلفة محورا للتفكير والتحليل والقرار. المشكلة ليست ، فقط، في غياب مثل هذه الإستراتيجية بل في عدم القدرة على التوجه نحو هدف أيا كان. من بين أهم المشاكل في العراق الإصرار على تعطيل كم كبير من الموارد في القطاع العام دون تشغيلها بالحد الأدنى الممكن من الكفاءة، بدعوى أن تشغيلها لا يرفد الاقتصاد الوطني بقيمة بل يؤدي إلى زيادة الأعباء على الموازنة العامة. وهذه مغالطة لأن المسألة تتوقف على النزاهة وعمق الشعور بالمسؤولية والشجاعة في فرض القانون. إن الحاجة أصبحت ماسة لتعبئة منشآت القطاع العام لإستكمال وتطوير البنى التحتية وبالإكتفاء الذاتي داخل نطاق القطاع العام، دون إفساد العملية بكثرة نوافذ الإتصال مع القطاع الخاص والتعاقد المشؤوم والتقاول الثانوي الذميم.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

لم تؤكد الابحاث، مع ذلك، ان إنتعاش المورد الريعي يفسر اشتداد التركيز أو زيادة التنوع، ويفهم من كل هذه المقاربات ونتائج الابحاث ان أكثر من آلية تعمل في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد معاً. المرض الهولندي يستند إلى أساس واضح من التحليل الاقتصادي لا تُتكرر وجاهاته وتوجد دلائل تجريبية على صحته، لكن إلى جانبه ثمة حقائق وآليات أخرى، ولذا تجتمع المحصلة في ثنائية الإنتاجية - الكلفة ونرى أن التركيز على هذه المحصلة ومعرفة العوامل الفاعلة من مختلف المصادر هو الملائم. توصلت دراسة Djimeu وزميله من تحليل بيانات حركة المورد الريعي والتنوع للمدة 1965-2010 أن زيادة المورد النفطي قادت إلى تركّز اعلى لدى دول منخفضة التنوع في وضعها الإبتدائي. في دراستهم أدت زيادة موارد النفط إلى تراجع الصناعة والتنوع في الدول التي كانت أصلاً متخلفة في صناعاتها التحويلية، واتفق معهم في التحليل الذي عرضناه عن تجربة العراق بعد عام 2003. اما الدول عالية التنوع فلم يُلاحظ أثر لزيادة مورد النفط في تنوعها خفصاً أو زيادة. إستنتاجهم هذا غريب لأن فحواه حياد المورد الريعي، غالباً، ولا نتفق معهم مع هذا الحياد الذي لا تتسجم نتائجه مع الكثير من الدراسات الأخرى. عندي ان المورد الريعي ليس محايداً بل أن التنوع يرتبط عكسياً معه، لكن بثبات أثر العوامل الأخرى، والتي بوسع السياسة تحريكها لمعاكسة الأثر السلبي للمورد الريعي في التنوع فتكون محصلة فعل جميع العوامل إيجابية وهو ما نتبناه. يفسر إتجاه الدول المتخلفة في صناعاتها التحويلية نحو تكريس الأحادية في الصادرات، والتنوع المنخفض في الاقتصاد، بعد زيادة موارد الربح بالفجوة التكنولوجية. ولا جديد في هذه الأطروحة إذ يرتبط اللحاق التكنولوجي بالصناعة التحويلية. ولأنها متخلفة يقتصر التعامل مع التقنيات على منتجاتها النهائية تجلباً للنزعة الاستهلاكية وذهنية التلقي اي الإنتعاش المستريح من منتجات المجتمعات الأخرى، والخبرة لا تتعدى مهارات إستخدامها والدعاية لتسويق المزيد منها. ولا غرابة أن تكتشف الدراسات تلك الصلة الوثيقة بين التنوع والقدرات التكنولوجية العالية. والتفسير الثاني يربط التنوع بالريادة التنظيمية وان وجود كفاية من المنظمين Entrepreneurs قبل إنتعاش المورد النفطي ساعد على النمو والتنوع وهذا لا يختلف عن قاعدة التبعية للمسار Path Dependence. وفي تفسير ثالث تعتمد إمكانية الإزدهار بعد الإنتعاش النفطي على مدى تطور الانشطة



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

غير النفطية والتي تشكل حافزا للسياسيين نحو التنوع دون تبديد الربح في الاستهلاك. (Djimeu, and Omgba, PP 2-7, 32-33. وبينت هذه الدراسات ان الأمر يتعلق بشروط الوضع الإبتدائي والربح وهي المشكلة التي يراد التغلب عليها بوسائل حكومية، وعلى وجه الخصوص التصرف بالموارد الريعي في الموازنة، والذي بقي تابعا للعوامل الفاعلة في تكريس الوضع القائم.

المهم حماية الاقتصاد غير الريعي من هيمنة الربح على تشكيل بنية الاسعار والتكاليف النسبية وهي مهمة في غاية الصعوبة. يتطلب الخروج من فخ الربح مقاومة الإنصياح لشروط الوضع الإبتدائي، ونقطة البدء تمثل الدولة التنموية وتوظيف المالية العامة أداة لها، وقد يتعارض هذا التوجه مع متطلبات التهدئة السياسية في إسترضاء الأحزاب والمواقف المطلوبة للمجتمع. والمشكلة ليست في هذا الجانب لأنه يمكن الوصول إلى تسوية معقولة في المرحلة الأولى وبعدها ينسجم الجميع مع زخم التحول؛ بل لان دوائر القرار أصبحت أدوات لموازن القوى التي تحافظ على الوضع الراهن بحذافيره وليست طرفا آخر.

مفهوم الدخل الدائم واستقرار الإنفاق:

فرضية الدخل الدائم قدّمها ميلتون فريدمان عام 1957، تفيد أن إستهلاك الفرد يتّسق مع متوسط دخله المتوقع للأمد البعيد، والذي يكون، اي هذا المتوقع بالمتوسط، بمثابة دخل دائم Permanent Income. وللتعبير عن هذه الفرضية استعار فكرة سعر الأصل Asset بدلالة القيمة الحالية لعوائده المستقبلية، ثم فكرة الدفعة السنوية المكافئة المعروفة في التحليل المالي. الدخل Y_t مقدار يتكون من متوسط ثابت Y وجزء متغير y_t ، وان القيمة الحالية للدخل المتوقع بجزئيه يمكن تصورها بمثابة ثروة W يستهلك الفرد عائدها السنوي بمعدل هو سعر الخصم او الفائدة.

أستعيرت هذه الفكرة لتنظيم الإنفاق من المورد الريعي بمقدار ثابت سنويا على فرض ثبات السكان وعوامل أخرى. فالمورد الريعي السنوي Y_t حتى النضوب تعادل قيمته الحالية W .



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

حظيت فرضية الدخل الدائم بالكثير من الإهتمام والنقاش في سياق البحث عن النهج الأمثل لإدارة الثروة الطبيعية الريعية بكفاءة لتقليص فجوة البنى التحتية وتسريع التنمية الاقتصادية. لكنها أصبحت موضع تساؤل عن مدى ملائمتها واستنتج أنها لا تتناسب الدول وفيرة الموارد الريعية بأفق زمني طويل للإيراد وحاجتها كبيرة لرأس المال. ومن الواضح أن قاعدة الدخل الدائم لا تقدم دليلا مرشدا للدول التي تتصف بضآلة رصيد رأس المال العيني في كافة المجالات. وهو نادر عموما في العالم النامي عدا القليل من الدول التي تتجاوز مواردها الريعية حدود الطاقة الإستيعابية، وقد أصبحت من بلدان الفائض عالية الدخل؛ ولذا تختلف قواعد التصرف الأمثل بالموارد لديها عن دول مثل العراق وفنزويلا والجزائر وإيران... وسواها في مثل خصائصها.

الدخل Y_t مقدار يتكون من متوسط ثابت Y وجزء متغير y_t ، وان القيمة الحالية للدخل المتوقع بجزئيه يمكن تصورها بمثابة ثروة W يستهلك الفرد عاندها السنوي بمعدل هو سعر الخصم او الفائدة.

$$W = \sum [1/(1+r)^t] Y_t ; t = 0,1,2, \dots, \infty, \dots \dots \dots (1)$$

$$W = \sum [1/(1+r)^t] (Y + y_t) \dots \dots \dots (2)$$

$$W = Y \sum [1/(1+r)^t] + \sum [1/(1+r)^t] y_t \dots \dots \dots (3)$$

لأن y_t متغير عشوائي متوسطة صفر و t تؤول إلى ∞ ما لا نهاية:

$$\sum [1/(1+r)^t] = (1/r); \sum [1/(1+r)^t] y_t = 0 ; \dots \dots \dots (4)$$

ومن (3) و (4) نخلص إلى أن Y وهو الدخل الدائم يساوي rW :

$$W = Y(1/r) ; Y = rW \dots \dots \dots (5)$$

أستعيرت هذه الفكرة لتنظيم الإنفاق من المورد الريعي بمقدار ثابت سنويا على فرض ثبات السكان وعوامل أخرى. فالمورد الريعي السنوي Y_t حتى النضوب تعادل قيمته الحالية W القيمة الحالية لمقدار سنوي ثابت Y لنفس المدة. وبصفة عامة ومهما كانت مدة الإستخراج نستطيع إفتراض متوسط التذبذب صفر ، وأن Y حاصل قسمة القيمة الحالية على معامل الخصم للدفعة السنوية:

$$Y = W / \sum [1/(1+r)^t] \dots \dots \dots (6)$$

وتوجد صيغ أخرى لنظرية الدخل الدائم في الإطار المالي للدخل الريعي، لكن الفكرة الأساسية هي التي عرضتها المعادلات (1) إلى (6).



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

ويضاف إلى هذه الصورة الميزان المالي الأساسي غير الريعي $NRPB$ ، ونرمز للإنفاق الحكومي الأساسي E وهو مجموع الإنفاق عدا خدمة الدين، والإيراد غير الريعي NRT :

$$NRPB_t = (NRT_t - E_t) ; \dots\dots\dots(7)$$

وبعد سلسلة من الاشتقاق والتركيب نتوصل إلى :

$$\dot{Y} = -NRPB_t = r W_{t-1} ; \dots\dots\dots(8)$$

$$NRPB_t = -r W_{t-1} ; \dots\dots\dots(9)$$

والمعادلة (9) بمثابة صيغة معدلة لفرضية الدخل الدائم (Baunsgaard, et al, ib id, P10). ويمكن فهمها على نحو أوضح بأن الميزان المالي الأساسي غير الريعي هو سالب، فلا يتجاوز مقدار العجز لذلك الميزان معدل العائد على الثروة أي:

$$-NRPB_t = r W_{t-1} \dots\dots\dots(10)$$

واقع الإعتماد الكامل أو الرئيس لعدد من الدول على المورد الريعي، فضلا عن متطلبات التنمية الاقتصادية. لا بد من دليل للمالية العامة لمعالجة تذبذب الموارد وعدم التأكد، لضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأمد القصير والمتوسط وفي نفس الوقت تفهم تصاعد الطلب على الإنفاق الحكومي والحاجة إلى موارد كافية استجابة لمتطلبات التنمية، ومراعاة قيود الطاقة الإستيعابية. الموازنة السنوية تستند إلى إطار متوسط الأمد يرسم مسار الإنفاق، مع التطوير المؤسسي المطلوب، في ضوء إستراتيجية للاقتصاد الكلي والتنمية، وتوقعات عن الإيرادات.

في العراق، على سبيل المثال، الاستدامة ليست من بين المسائل ذات الأهمية لأن الأفق الزمني لإيراد النفط طويل يتعدى ستة عقود وبذا فهو عابر للأجيال، يتجاوز العتبة المقترحة للتفريق بين الموارد الريعية الدائمة والمؤقتة وهي بين 30 إلى 35 سنة (Baunsgaard, et al, P 6). لذا تكون الأهمية لإستيعاب المورد الريعي في الداخل، والعائد على رأس المال أعلى بكثير من بدائل الاستثمار في الخارج. وارى، ان العائد على استثمار المورد الريعي في الداخل لا ينحصر في صافي فائض العمليات بل كل القيمة المضافة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الإضافية التي تترتب على وحدة مضافة من رأس المال هي العائد الحدي له. ولذلك مع مستويات إعتيادية من الكفاءة يصل العائد الحدي إلى ما لا يقل عن 25%، وقد يرتفع إلى 40% عند بلوغ المستويات العليا من كفاءة العملية الاستثمارية والتشغيل. ولذا تكون مدة إستعادة رأس المال بالقيمة المضافة بين 2.5 سنة وأربع سنوات. وحتى عند إستبعاد تعويضات المشتغلين بفرض أن الإستخدام الكامل للقوى العاملة متحقق دائما فإن العائد على رأس المال بدلالة صافي فائض العمليات يتراوح بين 10% و 16% وهذه لا تتاح في استثمارات تدار بصناديق الثروة السيادية وأمثالها في الخارج. الاستثمار المتنامي لبناء طاقات إنتاجية جديدة في الأنشطة الاعتيادية يوسع الفضاء المالي، ويُمكن من زيادة الإنفاق الحكومي أنسجاما مع النمو الاقتصادي بإستقلال عن المورد الريعي.

عجز الموازنة العامة وتمويله:

يقاس العجز عادة بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لبيان ثقله في الاقتصاد الوطني وآثاره المحتملة. وتأتي الإيرادات الاعتيادية للموازنات العامة من : ضرائب مباشرة على الثروات والأرباح والأجور؛ ورسوم على التراخيص ونقل الملكية والخدمات السيادية؛ وضرائب غير مباشرة تستوفى على مختلف أشكال التصرف بالدخل ومنها على المستوردات والمبيعات، مثل ضرائب القيمة المضافة ...، وسواها؛ وأيضا حصة الموازنة من أرباح شركات الأعمال، المالية وغير المالية، التابعة للدولة. ولذا تنخفض الإيرادات مع هبوط النشاط الاقتصادي. لكن عجز الموازنة العامة للعراق يختلف عنه في الاقتصاد الاعتيادي إذ يقترن العجز المالي في العراق دائما بعجز ميزان المدفوعات. إن عجز الموازنة العامة ليس جديدا على العراق بل ظهر من أواخر عام 1983 وحتى عام 2003 مرورا بسنوات الحصار كلها؛ وفي 2009 ومنذ عام 2015. واقترن عجز الموازنة العامة في جميع تلك السنوات بعجز الميزان الخارجي. ومن البديهي ان العجز في العراق مزدوج او توأم، كما يقال، لأن صادرات النفط إيرادات للموازنة الحكومية وهي، في نفس الوقت، جميع



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

مقبوضات العراق من العملة الأجنبية، تقريبا، عدا الاقتراض من الخارج والقليل من الاستثمار الأجنبي. ولنتساءل، لماذا لم يكن عجز الموازنة العامة ذا أهمية لعموم الشعب في الثمانينات، والجواب بسيط لأن عجز الميزان الخارجي وجد تمويلا سهلا بالقروض الأجنبية آنذاك. وأيضا، في عام 2009 والسنوات الأخيرة لأن الاحتياطات الدولية للبنك المركزي تكفلت بالفجوة بين مدفوعات ومقبوضات العملة الأجنبية. بينما في زمن الحصار إذ لم يتهيا للعراق تمويلا سهلا لعجز الميزان الخارجي، بعد إنقطاع المورد النفطي او تقييده بشدة، عاش العراقيون شظف العيش والمشقة البالغة. وشهد العراق تضخما جامحا لم يكن متخيلا في بلد مثله، مرتبطا بتدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية و عبر عنه الأرتفاع المتواصل والمتسارع في سعر الدولار الذي قاد حركة المستوى العام للأسعار تلك السنين.

عجز الموازنة العامة في العراق نتيجة انخفاض سعر النفط في السوق العالمية وليس لخفض الضرائب او زيادة الأنفاق. والعكس صحيح مع فائض الموازنة عندما يرتفع سعر النفط الى مستويات استثنائية. إيرادات الموازنة العامة في العراق متغير مستقل تماما عن الاقتصاد الوطني: الطاقة الإنتاجية الكلية للسلع والخدمات وتشغيل القوى العاملة والتكاليف والأسعار، والفائض والعجز تابع لحركة سعر النفط في الخارج وليس نتيجة لخفض او رفع الأنفاق الحكومي. توازن الموازنة العامة Balanced Budget في العراق لا يعني ابدأ ان المالية العامة إستقرارية بل يمكن ان تتضمن مستويات شاهقة من الأنفاق الحكومي ترفع الطلب الكلي بأثر مضاعف وتتسبب بضغط تضخمية شديدة كما في ايام التنمية الانفجارية لسبعينات القرن العشرين وللسنوات 2003 - 2008؛ ولو إتمد العراق عام 2020 توازن الموازنة العامة يعني هذا تدني مستوى الطلب الكلي دون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني واتساع البطالة بل وخراب إجتماعي وتوتر سياسي، وعادة ما يقترن عجز الموازنة العامة في العراق بمستوى منخفض للأنفاق الحكومي وليس مع أزمة كورونا فقط.

تختلف مضامين توازن الموازنة العامة في العراق وعجزها وفائضها جذريا عن الاقتصاد النمطي لأن العراق يتمثل خصائص الربيع النفطي بأعلى ما وصلت اليه في العالم وبرزها إستقلال وضع الموازنة العامة ، بين



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

العجز والفائض عن الاقتصاد الوطني. بينما في الاقتصاد النمطي، غير النفطية، يعني توازن الموازنة العامة، الى حد كبير، حيادها تجاه مستوى الطلب الكلي والتشغيل والنتاج؛ بينما يتضمن عجز الموازنة العامة، بكيفية او أخرى، إضافة صافية الى الطلب الكلي من الأنفاق الحكومي تحفز الاقتصاد الوطني للأقتراب من التشغيل الكامل للعمل والطاقة الإنتاجية. وإذا ما تجاوز الطلب الكلي حدود الأمكانية الاقتصادية، متمثلة بالعرض الممكن من السلع والخدمات، تتطلق موجات تضخمية وعندها فقط يقال ان تمويل عجز الموازنة كان سببا في التضخم.

تشتري البنوك المركزية اوراق الدين الحكومي من السوق الثانوية، وهي القاعدة العامة الغالبة، وقليل منها أجاز لها القانون حيازتها مباشرة من الأصدار الأولي. يظهر الدين الحكومي في جانب الأصول، الموجودات، من الميزانية العمومية للبنك المركزي. ولحظة شرائه لأوراق الدين يعزز حساب المصرف البائع المفتوح لديه بقيمة الأوراق التي حازها جديدا. اما عندما يشتري تلك الأوراق مباشرة من الإصدار الأولي، وهي حالة نادرة، يقوم بتعزيز حساب الحكومة، جاري الخزانة، بنفس المبلغ. حسابات المصارف والحكومة موجودة في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للبنك المركزي. تلك العملية، إقراض البنك المركزي للحكومة، تسمى تنقيد الدين Debt Monetization أي تحويله الى نقود. النقود، بالتعريف، هي العملة في التداول مضافا اليها الودائع، وبالتالي فهي مطلوبات على الجهاز المصرفي: العملة في التداول مطلوبات لحائزها على البنك المركزي، والودائع مطلوبات لأصحابها على المصارف. وعندما يقال مطلوبات على المصارف فهي شاملة للمؤسسات الشبيهة بالمصارف والمطلوبات الشبيهة بالودائع. وإن أضيف تعريف للنقود: العملة في التداول، خارج الجهاز المصرفي، والودائع الجارية لدى المصارف. مقدار العملة في التداول هو مبلغ العملة المصدرة من البنك المركزي والظاهر في جانب المطلوبات من ميزانيته العمومية مطروحا منه ما تحتفظ به المصارف تحوطا لطلبات زبائنها. وتخرج وتدخّل العملة، على مدار ساعات يوم العمل، من وإلى خزائن البنك المركزي، الداخل يطرح من العملة المصدرة والخارج يضاف عليها وبالمحصلة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

ترتفع او تنخفض العملة المصدرة تبعا لسحوبات وإيداعات المصارف والحكومة، الأيداعات تقلص للعملة المصدرة والسحوبات زيادة في مقدارها.

تلك هي النقود، أما الأساس النقدي Monetary Base فهو العملة في التداول زائدا إحتياطيات المصارف. تتألف إحتياطيات المصارف من ودائعها الألزامية والحررة لدى البنك المركزي إضافة على العملة التي تحتفظ بها. وبتعبير آخر الأساس النقدي هو ودائع المصارف لدى البنك المركزي زائدا العملة المصدرة منه. ويمكن النظر الى الأساس النقدي من جانب الموجودات في الميزانية العمومية للبنك المركزي وهو صافي الموجودات الدولية زائدا صافي الائتمان المحلي. تتضمن فقرة صافي الائتمان المحلي صافي قروض البنك المركزي للحكومة. فعندما يشتري البنك المركزي ديناً حكومياً يزداد الأساس النقدي من جانب الموجودات ومن جانب المطلوبات، ايضاً بنفس المقدار، بتعزيز الحساب الجاري للمصرف الذي باع الأوراق اي زيادة ودايعة الحررة لدى البنك المركزي. وقد إتضح الآن معنى تنقيد الدين، بأن زيادة دين البنك المركزي على الحكومة يقتضي زيادة الأساس النقدي. وقد يوصف الأساس النقدي بالنقود فائقة القوة أو نقود البنك المركزي. وتستند أكثر منهجيات التحليل شيوعاً في الاقتصاد النقدي، وحتى زمن قريب، إلى إفتراض قدرة البنك المركزي على التحكم بالنقود من خلال الأساس النقدي عبر مُعامل يسمى المضاعف النقدي فتتحرك النقود تبعا لحركة الأساس النقدي وبالتالي ترتفع بفعل إقراض البنك المركزي للحكومة.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

احتياطات البنك المركزي في النسق الاقتصادي الكلي:

ننظر في كيفية تغير صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي وهي في العراق صافي إحتياطياته الدولية متضمنة الذهب وحقوق السحب الخاصة وما إليها، ونبدأ بالمتطابقة بين إجمالي الدخل القومي والأنفاق القومي وفائض العمليات الجارية لميزان المدفوعات الخارجية.

فائض العمليات الجارية لميزان المدفوعات الخارجية Cu ؛ إجمالي الدخل القومي GNI ؛ إجمالي الأنفاق القومي GNE ؛ استثمار القطاع العام Ig ؛ استثمار القطاع الخاص Ip ؛ ادخار القطاع العام Sg ادخار القطاع الخاص Sp ؛ الاستهلاك العام Cg ؛ الاستهلاك الخاص Cp . الادخار الكلي S ؛ الاستثمار الكلي I ؛ دخل القطاع العام الممكن التصرف به Yg ؛ دخل القطاع الخاص الممكن التصرف به Yp . نفترض ان إجمالي الدخل القومي هو إجمالي الدخل القومي الممكن التصرف به اي بغض النظر عن صافي المنح، وما إليها من الخارج ؛ ونستحضر في الذهن أن الدخل الممكن التصرف به هو الادخار مضافا إليه الاستهلاك. ونلاحظ أن العجز هو فائض بإشارة سالبة أي أن الفائض تعبير عن الفرق بين الموارد والاستخدامات موجبا أو سالبا.

$$GNI=GNE+Cu \dots\dots\dots(1)$$

$$GNI= Ig + Ip+Cg+Cp+Cu\dots\dots\dots(2)$$

$$Yg +Yp= Ig + Ip+Cg+Cp+Cu \dots\dots\dots(3)$$

$$(Cg+ Sg)+(Cp+Sp)= Ig + Ip+Cg+Cp+Cu \dots\dots\dots(4)$$



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

من الواضح أن المعادلة (4) تبسط إلى ان الفرق بين الادخار والاستثمار للقطاعين يساوي فائض الحساب الجاري الخارجي:

$$(Sg-lg)+(Sp-lp)=Cu \dots\dots\dots(5)$$

نرمز لصافي أرباح الشركات العامة بما فيها المصارف الحكومية πe وهي الأرباح المحتجزة بعد دفع حصة الموازنة ، وليكون الفرق بين الادخار والاستثمار في القطاع العام بدلالة فائض الموازنة العامة BS والأرباح المحتجزة

$$(BS+\pi e)+(Sp-lp)=Cu \dots\dots\dots(6)$$

صافي الموجودات الأجنبية ، الدولية ، TNFA هي صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي CBNFA مضافا إليها صافي الموجودات الأجنبية لبقية القطاع العام OPNFA وصافي الموجودات الأجنبية للقطاع الخاص PRNFA . ونستخدم رمز للتغير السنوي Δ ، ونعرض المتطابقة في (7):

$$\Delta TNFA = \Delta CBNFA + \Delta OPNFA + \Delta PRNFA \dots\dots\dots(7)$$

ومن المعلوم في محاسبة الاقتصاد الكلي أن فائض الحساب الجاري الخارجي هو التغير في مجموع صافي الموجودات الأجنبية للاقتصاد الوطني ولذلك وبعد التعويض عن يسار المعادلة (7) بفائض الحساب الجاري Cu نخلص إلى المعادلة (8):

$$\Delta CBNFA = Cu - (\Delta OPNFA + \Delta PRNFA) \dots\dots\dots(8)$$

ثم نعوض عن Cu في المعادلة (8) بما يساويه من المعادلة (6) لتكون المعادلة (9) وما بعدها:



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

$$\Delta CBNFA = BS + (\pi_e + Sp - Ip) - (\Delta OPNFA + \Delta PRNFA) \dots\dots\dots(9)$$

من المعادلة (9) نفهم:

- كلما إزداد استثمار القطاع العام، عدا البنك المركزي، في الخارج تنخفض الزيادة السنوية في الموجودات الأجنبية الدولية للبنك المركزي بثبات أثر العوامل الأخرى، أي ان الحكومة إذا اختارت تعزيز إحتياطياتها الدولية يتضمن ذلك خفضا لقدرة البنك المركزي على تعزيز إحتياطياته الدولية.

- لا شك أن استثمار القطاع الخاص في الخارج يكون على حساب إحتياطيات البنك المركزي، وكلما تراجعت دوافع القطاع الخاص للاستثمار في الخارج يكون البنك المركزي في وضع افضل للسيطرة على سوق الصرف وتلافي العجزات المحتملة في ميزان المدفوعات.

- زيادة صافي الأرباح المحتجزة في الشركات العامة تساعد في تعزيز إحتياطيات البنك المركزي.

- فائض القطاع الخاص (Sp-Ip)، له أثر إيجابي في دعم مراكمة إحتياطيات البنك المركزي.

ويبقى العنصر الأكثر أهمية الا وهو فائض الموازنة العامة BS والذي يقتضي المزيد من العناية. إبتداءا إن الفائض (العجز) يؤدي إلى زيادة (خفض) صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بثبات اثر العوامل الأخرى. والآن نركز على العجز ونرى أثر إقراض البنك المركزي للحكومة في إحتياطياته الدولية.

العجز Bd هو فائض سالب أي ان الدخل الممكن التصرف به أدنى من الإنفاق ، مجموع الاستهلاك والاستثمار؛ ونرمز للضرائب TA، ومورد النفط OR، وحصّة الموازنة من أرباح الشركات العامة Tpe



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الإنفاق الحكومي GE، والاقتراض من البنك المركزي CBL وصافي مصادر التمويل والقروض الأخرى من غير المركزي Of:

$$Bd = GE - (OR + TA + TPe) = Of + CBL \dots\dots\dots (10)$$

$$GE - OR - (TA + TPe + Of) = CBL \dots\dots\dots (11)$$

$$GE - OR - NOF = CBL \dots\dots\dots (12)$$

الأيرادات غير النفطية والاقتراض من غير المركزي مصادر ثانوية لتمويل العجز في العراق رمزنا لها NOF، للتركيز على الإنفاق الحكومي وإيرادات النفط. ليكون الاقتراض من المركزي بدلالة الإنفاق الحكومي والمورد النفطي. وثمة علاقة بين الإنفاق الحكومي والنتاج Y عبر الطلب الكلي TD والتي عبر عنها مفهوم المضاعف الكينزي. وأن حجم الإنفاق الأمثل، وتبعاً لذلك العجز، يكون عند أدنى بطالة وتضخم أو أدنى فارق بين الناتج المحتمل والنتاج الفعلي للاقتصاد عدا النفط.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

ومع مورد نفطي معطى *OR* ومصادر تمويل من غير النفط والبنك المركزي معلومة *NOF* يمكن إقتراح قاعدة معيارية لتمويل العجز من البنك المركزي وهي إستثناء المجموع الموزون للانحراف عن الحجم الأمثل للأنفاق الحكومي واحتياطيات البنك المركزي:

$$*[CBL]^* = \text{Min}[w_1(GE - GE^*)^2 + w_2(CBNFA - CBNFA^*)^2] \dots\dots\dots(13)$$

ويمكن تعريف *CBNFA* بأنها الحد الأدنى من احتياطيات البنك المركزي الذي لا يمكن النزول دونه. ولمزيد من الإيضاح:

$$CBNFA_t = CBNFA_{t-1} + \Delta CBNFA_t \dots\dots\dots(14)$$

احتياطيات البنك المركزي للسنة السابقة $CBNFA_{t-1}$ معلومة والتغير الذي يطرا عليها سيعتمد على العجز بثبات أثر العوامل الأخرى بما فيها إيراد النفط. مضمون المعادلات آنفا أن الحفاظ على مستوى مرغوب من الاحتياطيات الدولية يقتضي خفض CBL ، الاقتراض من البنك المركزي، لكن تأمين الأنفاق الحكومي الأمثل يتطلب رفع CBL ، ولا بد من الترجيح بين هذا وذاك وهو معنى w_1 و w_2 .



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

ومن المعلوم ان حجم الأنفاق الحكومي الذي يحدد مجموع الطلب على السلع والخدمات يعين ايضا الطلب على المستوردات. ومع مقدار معين من قيمة الصادرات النفطية يكون العجز الخارجي قد تحدد وبالتالي إستنزاف الأحتياطيات الدولية، ولا بد من مراقبتها.

ونلاحظ ان الأنفاق الحكومي الأمثل يقتضي خفضا في إحتياطيات البنك المركزي بمقدار العجز الشامل في ميزان المدفوعات. ولا شك بوجود مقاربات أخرى، إذ يمكن إضافة أثر سعر الصرف أو سياسات تستهدف خفض الطلب على العملة الأجنبية مع نفس الحجم من مجموع الطلب الكلي. وايضا، لا يستبعد الاقتراض الخارجي من منظومة متغيرات السياسة المالية. وهنا لا يركز التحليل على الحساب بل فهم آليات عمل النظام.

دورة سعر المورد الريعي والدين العام:

تستعيد هذه الفقرة مبحث السياسة المالية في اقتصاد المورد الريعي، ونقطة البدء في التقلبات واسعة المدى لأسعار السلع الأولية. ويشهد فعل تقلب الأسعار عند وصول المالية العامة إلى درجة الإعتماد شبه الكامل على المورد الريعي مثل عدد من الدول النفطية. ويمكن، للإيضاح، وضع دول الهيمنة العالية للريع في فئتين: الأولى مجموعة الفائض، والثانية التي تواجه قيد الإيراد الريعي مثل العراق. في فترات ارتفاع السعر، طور الصعود والذروة، يظهر الفائض تلقائيا في دول الفئة الأولى يضاف إلى رصيد مالي بالعملة الأجنبية يستثمر في الخارج، استثمارا ماليا على الأغلب، ولا يستبعد توظيف جزء من الرصيد في أنشطة حقيقية خارجية. وخلال طور إنخفاض السعر تقصر الإيرادات عن تغطية الإنفاق الحكومي المرتفع، عادة، فيمول العجز من رصيد الفوائض، وقد تختار السلطة المالية الاقتراض من الداخل إن وجدت تكاليف الاقتراض أدنى من العوائد المالية والسياسية المضحي بها عند خفض الفائض المستثمر في الخارج. أما في الفئة الثانية، نموذج قيد الإيراد، فلا توجد ارصدة من فوائض سابقة للموازنة مصدرا لتمويل العجز، عند إنخفاض



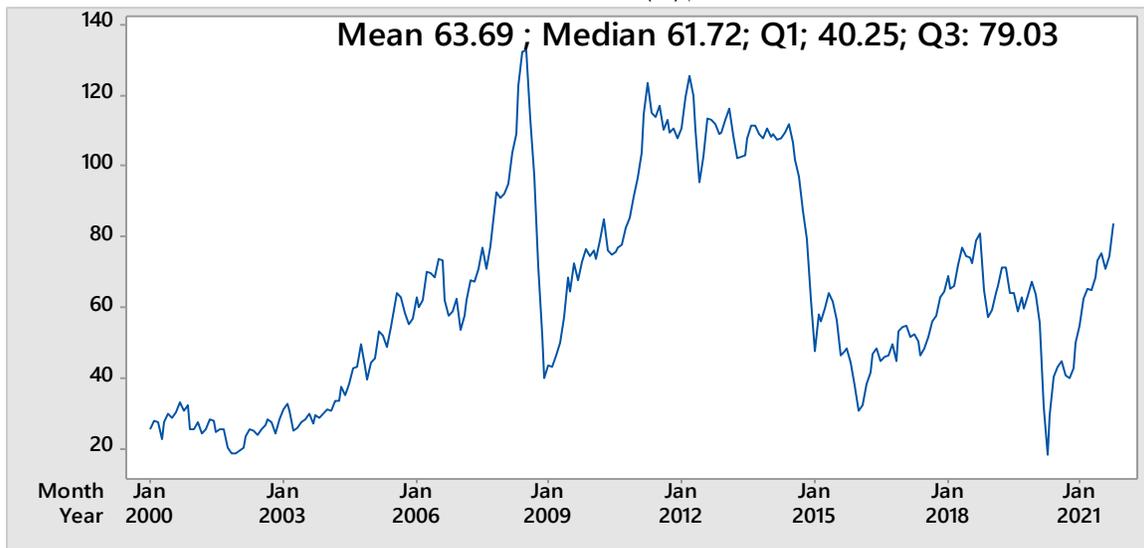
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

السعر أو تعطل التصدير لمختلف الأسباب، فتلجأ إلى الاقتراض ويرتفع رصيد الدين، وهي حالة العراق في حرب الثمانينات وبعد عام 2014. نلاحظ المشكلة بمؤشرات تقترب من النمط الواقعي: الموازنة تعتمد بنسبة 90% على المورد الريعي، وانخفض السعر بنسبة 50%، تقلص الإيراد بمقدار 45% عن مستوى الوضع الاعتيادي. لا يمكن، ولا يجوز، خفض الإنفاق بهذه النسبة عن السنة الاعتيادية. فتلك صدمة للاقتصاد أضرارها بليغة فضلا عن نتائجها الاجتماعية والسياسية التي تتطوي على احتمالات صعبة. ولو أرادت السلطة المالية تمويل هذا العجز بقروض داخلية من القطاع الخاص فهذا يعني طرح سندات دين بحجم كبير يقارب 20% من الدخل القومي في سنة واحدة، ولا يكفي أصلا ادخار القطاع الخاص لإستيعابها لو وظّف بأكمله لتمويل العجز.

الشكل رقم(3) سعر نفط برنت Brent



البيانات شهرية بين كانون الثاني عام 2000 ، والشهر لعاشر 2021 . المتوسط 63.69 دولار للبرميل؛ والوسيط 61.72 دولار للبرميل؛ عند ترتيب الأسعار تصاعديا نهاية الربع الأول من الأشهر سعر البرميل 40.25 دولار، ونهاية الربع الثالث 79.03 دولار للبرميل.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

وإذا إقترن هذا العجز الكبير بمثله في ميزان المدفوعات، وهي القاعدة نتيجة الوظيفة المزدوجة للمورد الريعي بل هيمنتته الأشد في الميزان الخارجي، ولا تكفي إحتياطات السلطة النقدية لتمويله تصبح المشكلة مازقا حادا. لأن فرص الاقتراض من الخارج بهذا الحجم محدودة وتكاليفها عالية بدلالة سعر الفائدة؛ والعنصر الإيجابي في الأزمة أن إحتياطات السلطة النقدية، من العملة الأجنبية، تكفي عادة لتمويل عجز ميزان المدفوعات لمدة سنتين مع إنخفاض سعر النفط. فلا تضطر الحكومة للإقتراض من الخارج لمعالجة عجز ميزان المدفوعات. يبقى تمويل الإنفاق الحكومي والذي يواجه ليس فقط عدم كفاية ادخار القطاع الخاص بل غياب سوق الدين، أو وجوده مع عزوف المستثمر المالي في القطاع الخاص عنه، وعدم إعتياد الأسر على توظيف مدخراتها بهذه الأصول. ولذلك لا مفر من لجوء الحكومة إلى المصارف العامة لشراء حوالات تصدرها وزارة المالية لتمويل العجز، ولأن حجم العجز كبير لا يمكن لهذه العملية الإستمرار دون خصم البنك المركزي للحوالات التي بحوزة المصارف، وهو تقييد الدين، لتجديد السيولة وشراء حوالات جديدة... وهكذا. فالإقتراض وزيادة رصيد الدين في الصنف الثاني من دول الريع ليس لأن الإنفاق يرتفع متجاوزا الإيرادات بمعدلاتها الاعتيادية بل لعدم التمكن من خفض الإنفاق ليقترب من إيرادات قد تقلصت كثيرا. في الاقتصاد الاعتيادي ثمة صلة بين الميزان المالي Fiscal Balance والمسافة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل، أو نسبة البطالة الفعلية والمعدل الطبيعي لها. وتعود تلك الصلة إلى أن الإيراد الحكومي دالة بالدخل، وهو الناتج، والإنفاق المنسجم مع الإيراد يناسب التشغيل الكامل. حجم التشغيل في قطاع النفط محدود وهو لا يتأثر بسعر النفط، كما أن قطاع الطاقة في دولة الريع، الكهرباء والمنتجات النفطية والغاز، لا يتأثر بتغير سعر النفط. إذ ينعكس تغير سعر المورد الريعي في إيرادات الموازنة وميزان المدفوعات. ويبقى كل الاقتصاد على ما كان عليه قبل تغير السعر إن بقي الإنفاق الحكومي على مستوياته الاعتيادية.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

نرمز للإنفاق الحكومي G ، والإيراد TR ، والإنفاق الاعتيادي GE^* ، وسعر الفائدة i ، وفجوة الناتج X ، وهي الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل أو المستوى الاعتيادي للناتج، والبطالة هي الوجه الآخر لفجوة الناتج، والتضخم دالة موجبة بفجوة الناتج. الاقتصاد الاعتيادي في العلاقات (15)، والاقتصاد الريعي في العلاقات (16):

$$X=f[i, (G-TR)]; (\partial X/\partial i)< 0 ; [\partial X/\partial(GE-TR)]> 0 ; \dots\dots\dots(15)$$

$$X=f[i, (G-GE^*)]; (\partial X/\partial i)< 0 ; [\partial X/\partial(G-GE^*)]> 0 ; \dots\dots\dots(16)$$

فإن بقيت i دون تغيير بسبب تمويل العجز لا ينخفض استثمار القطاع الخاص لهذا السبب؛ وإذا اختارت السلطة المالية G مساوية للإنفاق الاعتيادي GE^* أو دونه تبقى فجوة الناتج كما هي أو تنخفض بمعنى زيادة البطالة. ومن المتوقع ألا ترتفع G فوق GE^* عند انخفاض سعر النفط، وإذا كانت السياسة النقدية مساندة لا يرتفع سعر الفائدة.

تبقى مسألة إستدامة المالية العامة في اقتصاد الريع، وهي أيضا بدلالة سعر الفائدة، والتضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما كان سعر الفائدة الحقيقي منخفضا مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي ينخفض ثقل الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي. اما الدين الخارجي فنفقات خدمته عالية بسبب ارتفاع هوامش المخاطرة في السوق المالية الدولية، والأفضل تحاشيه طالما أسعار الفائدة الحقيقية أعلى من معدل النمو الاقتصادي وتستنزف جزءا من المورد الريعي لتمويل إنفاق جاري. وبصفة أولية نقترح ألا يتجاوز الدين الخارجي 40% من متوسط القيمة السنوية للصادرات؛ والإمتناع عن تدويره بتشريع ملزم كي يتخلص الاقتصاد من عبء دائم. أما عن أثر تسديد الدين الخارجي على الاقتصاد فلا يختلف عن صدمة انخفاض سعر النفط بنسبة تعادل الدين المسدد إلى إيرادات النفط. أما الدين الداخلي فتنظّمه العادلة (13)

ونقترح آلية ثانية لتنظيم الإنفاق الحكومي، أي تعيين GE^* في المعادلتين (13) و (16):



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

نقترح تقدير الإنفاق GE^* اساس متوسط سعر برنت 63 دولار للبرميل المبين في الشكل (3) سعر لبرميل النفط العراقي لثلاث سنوات وهو يقابل سعر برنت الفعلي حوالي 67 دولار للبرميل؛ ومضافا إلى إيراد النفط 10 ترليون دينار إيرادات محلية.

تنظيم الاقتراض الداخلي:

أولا: عندما ينخفض الإيراد عن GE^* ، والرصيد النقدي للموازنة في المصارف المحلية دون 10 ترليون دينار تقترض وزارة المالية للموازنة،

- يكون الاقتراض إبتداءا بسندات تعرض للجمهور، وحوالات للمصارف الخاصة والحكومية ؛
- يتعهد مصرف الرافدين بخصم السندات بحوزة الجمهور والحوالات بحوزة المصارف حين الطلب بفارق نصف الواحد بالمائة عن سعر فائدة الإصدار؛

- يخصم البنك المركزي السندات والحوالات لمصرف الرافدين حسب حاجته للسيولة.
ثانيا: عندما يزيد الإيراد عن GE^* ويصل الرصيد النقدي للموازنة في المصارف المحلية 10 ترليون دينار تخصص الزيادة كليا لسداد ديون البنك المركزي.

ينسجم هذا الأسلوب مع مضمون المعادلة (13) وعند إستمرار العجز تُخفّض GE^* إن لم تتمكن وزارة المالية من زيادة الإيرادات المحلية. يعني إستمرار العجز أن متوسط سعر النفط قد إنخفض دون 63 دولار للبرميل بفارق مهم ولذا يعاد حساب متوسط جديد للسعر لتعديل GE^* .

من المهم أن تتحرر آلية الموازنة من الجدل حول مقدار العجز. ولا يذكر مقدار الدين أو مصادره في وثيقة الموازنة بل تثبت القاعدة، وتحول وزارة المالية إدارة الاقتراض بالتنسيق مع البنك المركزي.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

مقترح إعادة تنظيم الصيرفة الحكومية ومالية القطاع العام في ظل قيد الموارد:

- نظرا للإخفاق في تطوير مصادر تمويل للإنفاق العام من غير النفط الخام، من الضروري الإنتقالات إلى أهمية الضبط المالي، وهذا يقتضي إشتغال وزارة المالية على القطاع العام بأكمله:
- إعداد كشوفات مالية موحدة لكل القطاع العام، الحكومة وجميع الوحدات المستقلة ماليا عن الموازنة، وتعرض هذه الكشوفات مع وثيقة الموازنة على المجلس النيابي؛
 - إلتزام برنامج لتقليص هدر الموارد في القطاع العام وزيادة العائد؛
 - توحيد أنظمة تعويضات المشتغلين وتنظيم النفقات التشغيلية المماثلة لدوائر الموازنة بنفس المعايير؛
 - لا تقتصر المؤسسات العامة من المصارف ولا من أية جهة أخرى بل تعتمد عند الحاجة على إعانة الموازنة؛
 - يقتصر تقديم الائتمان للقطاع الخاص من المصارف الحكومية على المصارف المتخصصة حصرا، الزراعي والصناعي والعقاري وصندوق الإسكان؛
 - تمتنع بقية المصارف الحكومية من مزاوله الائتمان والاستثمار في الداخل والخارج ويقتصر نشاطها على: إدارة نقدية الموازنة؛ صيرفة التجارة الخارجية للقطاع العام؛ قبول الودائع؛ وإقراض الموازنة العامة؛
 - لا يمول البنك المركزي أنشطة إئتمان للمصارف الحكومية او الخاصة ويكتفي فقط بخصم حوالات الخزنة.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

خاتمة

اقتصاد المورد الريعي يختلف عن الاقتصاد الاعتيادي في خصائص تناولتها هذه الدراسة وغيرها، لكنه يُعالج بذات الأدوات الموظفة في دراسة الاقتصاد المعاصر بصفة عامة، واصبح في السنوات الأخيرة موضوعاً لمختلف مقاربات التنظير والنمذجة. لقد تجنبنا في هذه الدراسة منهجيات التحليل التي تتصف بالتعقيد الرياضي، وأساليب التقدير والحساب غير المألوفة في بيئتنا المهنية، وكّرّسنا جهداً لتسليط الضوء على آليات عمل الاقتصاد بالعلاقة مع المشكلة المالية. وقدمت الدراسة في الملحق مؤشرات عن الودائع المصرفية والائتمان في العراق، وأخرى عن سوق النفط.

هذه الدراسة ليست شاملة لأنها مكتملة لغيرها، وليست نهائية إذ كان القصد منها أساساً دعوة الزملاء لإعادة قراءة اقتصاد المالية العامة في التجربة العراقية. إقترحنا مقارنة للربط بين تمويل العجز وحركة الإحتياجات الدولية في سياق الاقتصاد الكلي. وعرضت الدراسة مقترحاً لتنظيم العجز والفائض في الموازنة على أساس متوسط سعر النفط. لقد راجعت الدراسة قاعدة الدخل الدائم، ومفهوم الادخار المحض، ثم الاقتراض الداخلي وحظي تنقيد الدين ورصيده بمعالجة كافية لأنهما صلة الوصل بين السياسة المالية والعمليات النقدية.

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

المصادر

- Frocrain, P., and Giraud, P.-N. (2018). The Evolution of Tradable and Non-Tradable Employment: Evidence from France. *Economie et Statistique / Economics and Statistics*, 503-504, 87-107. <https://doi.org/10.24187/ecostat 2018. 503d.1959>.
- Gervais, Antoine, and Jensen, J. Bradford, The Tradability of Services: Geographic Concentration and Trade Costs, SSRN-id2623568.pdf, June 2015.
- Johnson, Noah N., Tradable and nontradable inflation indexes: replicating New Zealand's tradable indexes with BLS CPI data, *Monthly Labor Review*, U.S. Bureau of Labor Statistics, May 2017.
- Canas, Filipa, and Gouveia, Ana Fontoura, Allocation of Resources Between the Tradable and Non-Tradable sectors: Developing a new Identification Strategy for the tradable Sector, GEE Paper No. 60, 2016.
- Bova, Elva, et al, Resource Revenue Volatility and Macroeconomic Stability in Resource-Rich Countries: The Role of Fiscal Policy, IMKF Working Paper, WP/16/36, IMF, 2016.
- Hausmann, Ricardo, and Rigobon, Roberto, An alternative Interpretation of the Resource Curse: Theory and Policy Implications, NBER Working Paper 9424, 2002.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

- Ebeke, Christian , et al, Oil, Governance and the (Mis) Allocation of Talents in Developing countries, 2015, Econpapersrepec.org.
- Huliaras, Asteris , and Sotiropoulos, Dimitri A., The Crisis in Greece: The Semi-Rentier State Hypothesis, GreeSE Paper No. 120, LSE.
- Gengler, Justin J, et al, Refinancing the Rentier State: Welfare, Inequality, and Citizen Preferences toward Fiscal Reform in the Gulf Oil Monarchies [Forthcoming in Comparative Politics, accepted July 2019], ResearchGate, 2020.
- Hamilton, Kirk, et al, Capital Accumulation and Resource Depletion: A Hartwick Rule Counterfactual, World Bank Policy Research Working Paper 3480, World Bank, January 2005.
- Mirzoev, Tokhir, and Zhu, Ling, Rethinking Fiscal Policy in Oil-Exporting Countries, IMF Working Paper WP/19/108, IMF 2019.
- Ploeg, Frederick van der, Voracious Transformation of a Common Natural Resource into Productive Capital, Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, OxCarre Research Paper No. 2008-02, Oxford University 2008.
- Atkinson, Giles, and Hamilton, Kirk, Asset accounting, fiscal policy and the UK's oil and gas resources, past and future, The Centre for Climate Change Economics and Policy (CCCEP), 2016.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

- Hamilton, Kirk, Genuine Saving as a Sustainability Indicator, World Bank, 2000.
- Boos, Adrian , Genuine Savings as an Indicator for “Weak” Sustainability: Critical Survey and Possible Ways forward in Practical Measuring , Sustainability 2015, 7, 4146–4182; doi:10.3390/su7044146 .
- Djimeu, Eric W. and Omgba, Luc Désiré, Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: evidence from oil booms, Elsevier, 2018.
-
- Bakwena, Malebogo, et al, Making Abundant Natural Resources Work for Developing Economies: The Role of Financial Institutions, MRG&UQ,
- Svirydzenka, Katsiaryna, Introducing A New Broad- Based Index of Financial Development, IMF working Paper, WP/15/5, IMF, 2016.
-
- Baunsgaard, Thomas, et al, Fiscal Frameworks for Resource Rich Developing Countries, IMF Staff Discussion Note , IMF, May 16, 2012.



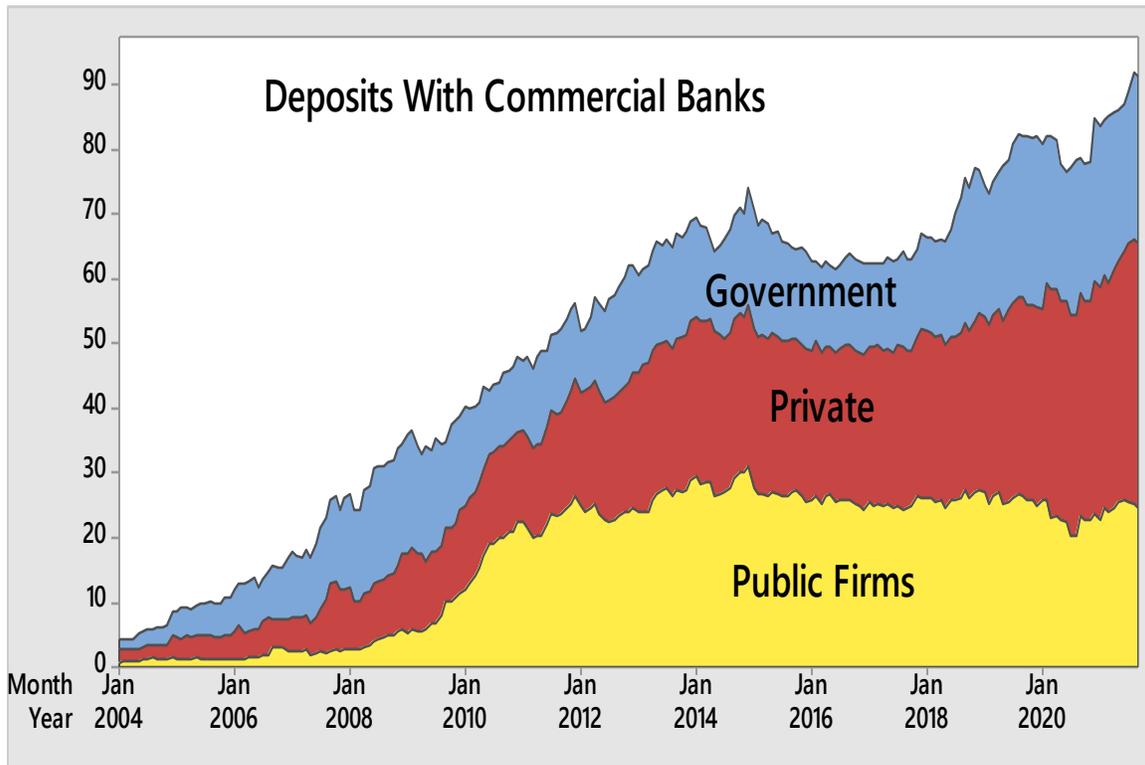
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

ملحق إحصائي:

الشكل رقم (4)
الودائع المصرفية في العراق



مصدر البيانات: موقع البنك المركزي؛ الودائع حسب مصادرها : من الحكومة government ؛ والقطاع الخاص Private ؛ ومؤسسات القطاع العام Public Firms.



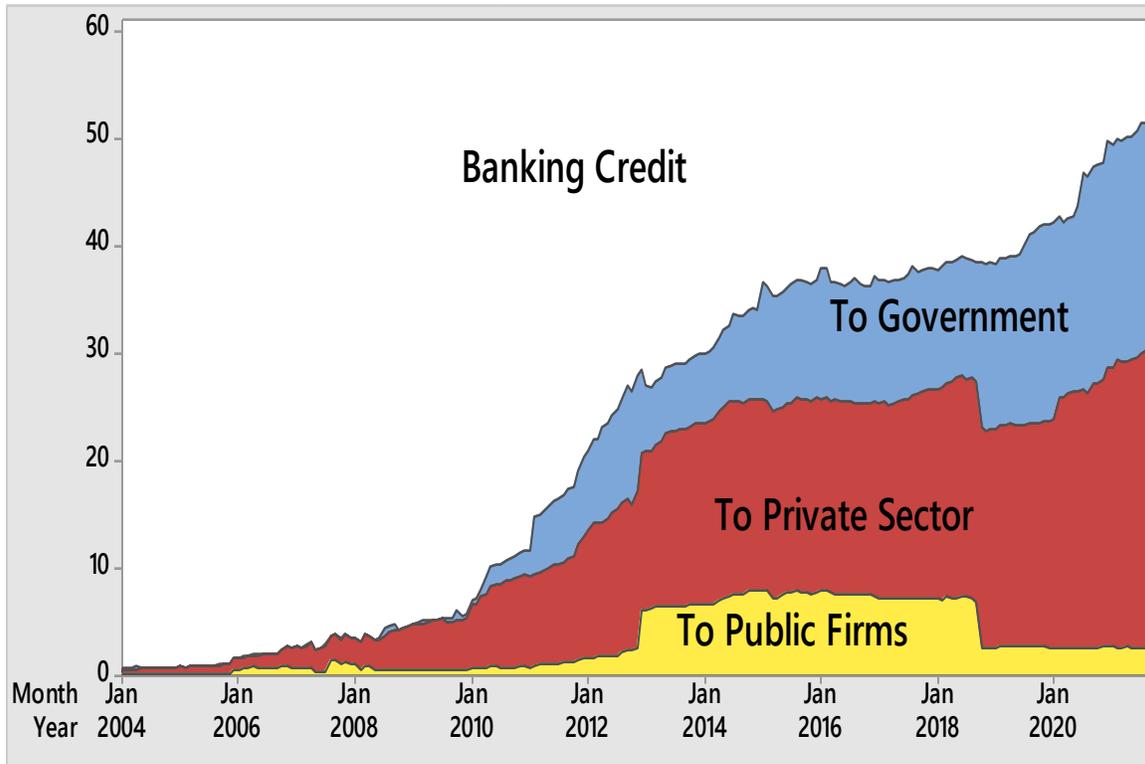
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (5)

الائتمان المصرفي في العراق



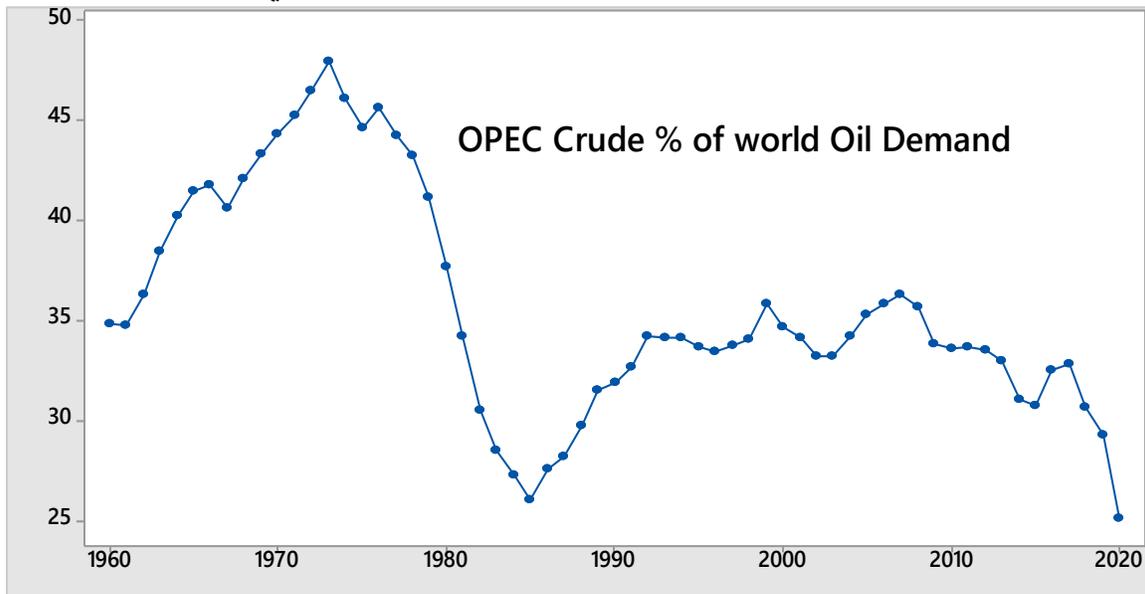
مصدر البيانات: موقع البنك المركزي. نلاحظ الائتمان للمؤسسات العامة قليل لا يساوي سوى الجزء اليسير من ودائعها، والائتمان الأكبر للقطاع الخاص. ومع ذلك لا يتجاوز الائتمان للقطاع الخاص مجموع ودائعه في المصارف.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (6)

إنتاج النفط الخام من دول منظمة OPEC % من الطلب العالمي على النفط



مصدر البيانات: OPEC Statistical Database؛ للسنوات 1960 - 2020



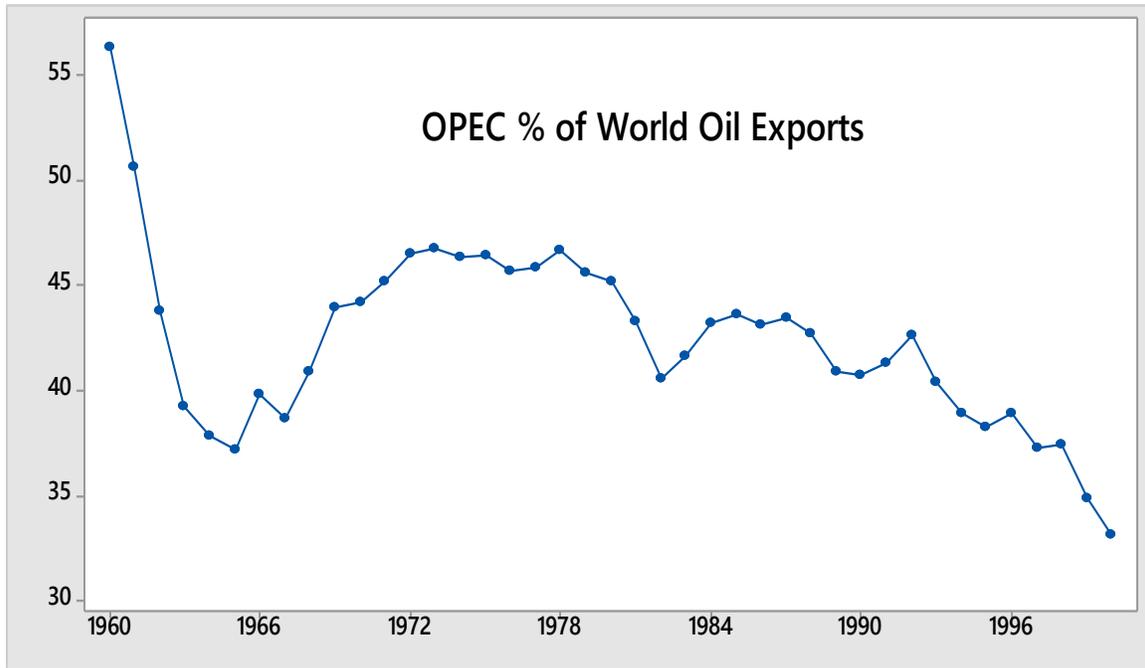
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (7)

صادرات النفط لدول OPEC % من صادرات النفط في العالم



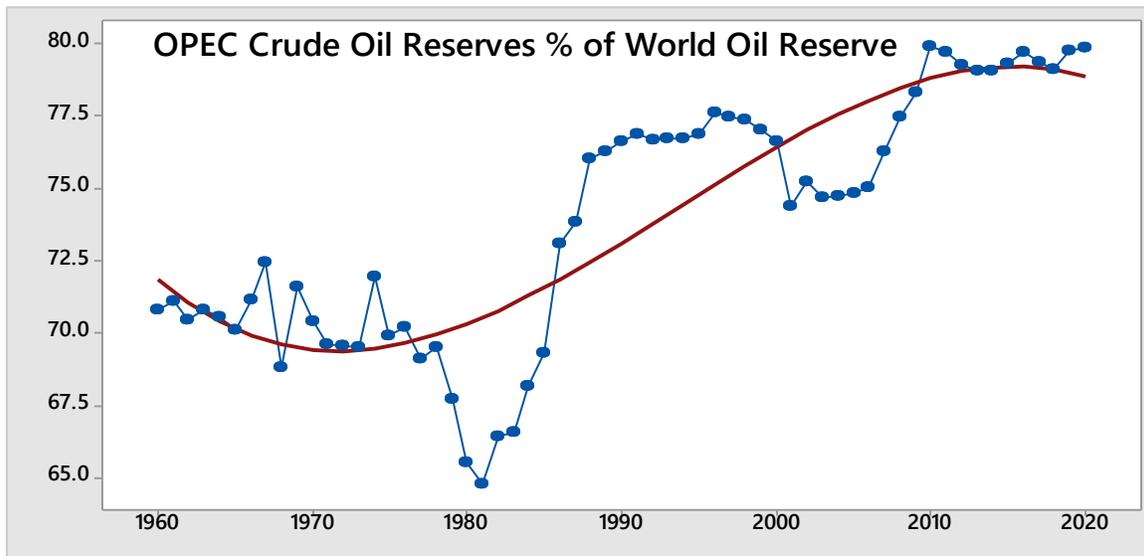
مصدر البيانات: OPEC Statistical Database؛ للسنوات 1960 - 2020.



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (8)

إحتياطيات النفط لدول OPEC % من إحتياطيات نفط العالم



مصدر البيانات: OPEC Statistical Database؛ للسنوات 1960 - 2020.



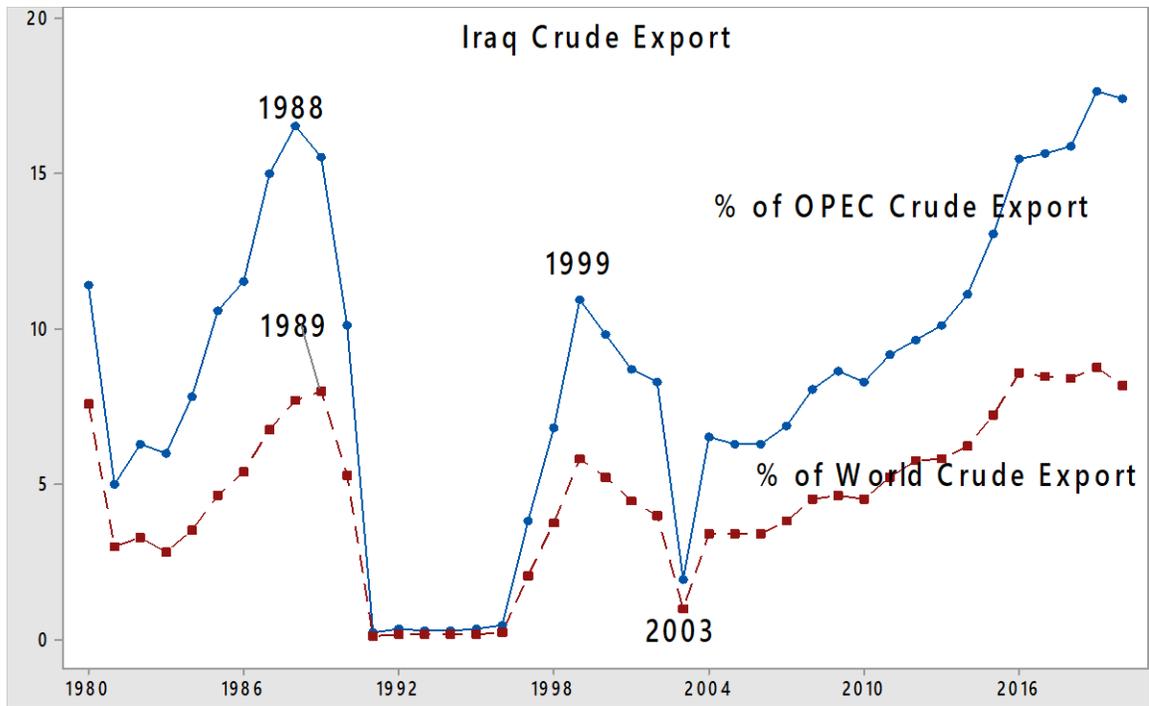
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

الشكل رقم (9)

صادرات النفط من العراق % من مجموع صادرات العالم ودول OPEC



مصدر البيانات: OPEC Statistical Database للسنوات 1980 - 2020 .



أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

جدول (1)

إجمالي دين الحكومة العامة % من الناتج المحلي الإجمالي

	2012	2018	2019	2020	2025
World	79.6	81.7	83	98.7	100.1
Advanced Economies	106.8	104	105.3	125.5	125.5
USA	103.3	106.9	108.7	131.2	136.9
Euro Area	90.7	85.7	84	101.1	94.3
France	90.6	98.1	98.1	118.7	123.3
Germany	81.1	61.6	59.5	73.3	59.5
Italy	126.5	134.8	134.8	161.8	152.6
Spain	86.3	97.6	95.5	123	118.8
Japan	228.7	236.6	238	266.2	264
UK	83.2	85.7	85.4	108	117
Canada	85.4	89.7	88.6	114.6	106.2
Em.Ma.and MI	37	50.1	52.6	62.2	71.1
Emerging Asia	39.6	50.6	53.8	63.7	76.6
China	34.4	48.8	52.6	61.7	78.1
India	67.7	69.6	72.3	89.3	88.2
emerging Europe	25.3	29.3	29	37.8	40.7
Russia	11.2	13.5	13.9	18.9	17.9
Latin America	47.1	69.7	70.8	81.6	80
Brazil	62.2	87.1	89.5	101.4	104.4
Mexico	42.7	53.6	53.7	65.5	64.9
MENAP	23.3	40	44.7	53.4	53.2

المصدر: إعداد الباحث؛ البيانات من IMF, Fiscal Monitor . لعام 2025 مقدر من صندوق النقد الدولي.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في إدارة الاقتصاد الكلي

(* باحث وكاتب اقتصادي اكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي العراقي الأسبق.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 7
كانون اول 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>